دور الحوكمة في حماية المال العام و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية

دكتورة جيهان عبد الهادي موسي
جامعة البحرين- كلية ادارة الاعمال-مملكة البحرين

الحوكمة
Governance

6-5 فبراير 2020

فضيحة شركة إنرون كيف أثرت علي مهنة المحاسبة و المراجعة ؟

أولا : من هى شركة إنرون

كانت من أكبر شركات الطاقة على مستوى العالم " كهرباء- غاز طبيعى – بتروكيماويات ...الخ".حجم إيرادتها وصل فى عام 2000 الى 111 مليار دولار " يساوى حجم الناتج القومى لمجموعة دول .

كانت سابع أكبر شركة على مستوى الولايات المتحدة الامريكية ، سعر السهم وصل فى عام 2000 الى قرابة ال 90$.

مراجع حسابات هذه الشركة وقتها مكتب كان مكتب أرثر أندرسون) أحد أكبر خمس شركات مراجعة في العالم كله.

ماذا حدث ؟

تم إكتشاف أن كبار المديرين التنفيذين و بعض أعضاء مجلس الإدارة يقدمون بيانات مالية مبالغ فيها لتضخيم حجم أرباح الشركة وإظهار المركز المالى للشركة بشكل غير دقيق. إنهار سعر سهم الشركة – وصل فى نوفمبر 2001 إلى حوالى 90 سنت "أقل من دولار".

ماذا حدث ؟

- حدث إنهيار فى اسعار الاسهم فى كافة البورصات على مستوى العالم كله ”حالة من فقدان الثقة فى التقارير المالية التى تصدر من الشركات".
- الشركة أفلست فى 2 ديسمبر 2001 "إكبر حالة إفلاس فى تاريخ" الولايات المتحدة الامريكية”.

تم حل شركة أرثر أندرسون حيث قامت بتسليم رخصة المحاسبة القانونية للحكومة الأمريكية فى 2002 ، و تصفية كل مكاتبها على مستوى العالم كله.

تم تشكيل لجنة تحت قيادة 2 سيناتور من الكونجرس الامريكى

- Paul Sarbanes.
- Michael G. Oxley.

صدر فى 2002 قانون ساربنس أكسلى

Sarbanes – Oxley ACT

وهو قانون امريكى يطبق على كل الشركات الامريكية فى جميع انحاء العالم يوجب وجود أنظمة رقابة داخلية محددة بالاضافة الى تحميل المدير التنفيذى و المدير المالى لاى شركة المسئولية الجنائية فى حال إصدار بيانات مالية خاطئة. بدأت تظهر أهمية إدارات المراجعة الداخلية داخل الشركات.

لماذا أصبحت حوكمة الشركات حديث العالم؟

- إخفاقات الشركات
- جشع المدراء
- الركود الاقتصادي
- فشل الخطط التقاعدية
- العولمة
- الخصخصة
- الوعي الداخلي بحالة العمل
- أظهرت الدراسات أن حوكمة االشركات تسهم بالنمو الاقتصادي والازدهار (المعامل الثلاثي)

أسباب ظهور الحوكمة

1. مطالبة مؤسسات التمويل العالمية بمستوى معين من حوكمة الشركات في حالة طلب الاستثمار منها .
2. حدوث بعض حالات إفلاس الشركات والتعثر المالي بسبب سوءالإدارة، دفع المستثمرين للضغط على المشرعين لإتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالحهم.
3. ظهورمفهوم الخصخصة استدعى وضع معايير تحمي سلامة أوضاع المؤسسات التي تمت خصخصتها.
4. الاهتمام بحقوق أصحاب المصالح في سلوكيات ممارسة الإدارة في الشركات .
5. مشكلة انفصال الملكية عن الإدارة وظهور نظرية الوكالة .

أسباب ظهور الحوكمة

6. حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة .
7. مساءلة عناصر إدارة الشركة عند ارتكاب المخالفات .
8. استقلالية لجان المراجعة بكامل أعضائها، وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي.
9. تحرير الأسواق المالية، وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير، ومن ثم تحصل الشركات علي مصادر للتمويل بأقل تكلفة.

ما هي الحوكمة ؟

نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الإطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، عرفت الحوكمة في الأوساط العلمية على انه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون.

مفهوم الحوكمة

- بدأ مفهوم الحوكمة في الانتشار " حوكمة الشركات تعنى تطبيق مجموعة من القوانين و الاجراءات التى تنظم العلاقة بين إدارة الشركات التنفيذية من ناحية و بين حملة الاسهم و الاطراف ذوى العلاقة مع هذه الشركة " مثل الدائنين – البنوك – الجهات الحكومية ....الخ ".
- الشركات التى تطبق قواعد الحوكمة اسعار اسهمها أعلى من غيرها من الشركات التى لاتطبق مثل هذه القواعد كما أن المقرضين و البنوك يقبلوا أكثر فى التعامل مع هذه الشركات لتوفيرها سبل حماية اكثر لاموالهم العالم و الكيانات الاستثمارية يتجه نحو تطبيق هذه القواعد بشكل متصاعد.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE): مفهوم حوكمة الشركات في عام 1998 بأنها:

النظام الذي يوجه و يضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف و يوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل:مجلس الإدارة، و المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف و الإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.

الحوكمة

ركائز الحوكمة
النزاهة
الشفافية
العدالة
المساءلة
المشاركة
المساواة
المصارحة

تعرف الحوكمة في القطاع العام:

بأنها مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدير الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب ُمهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم الحوكمة هي نظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر.باختصار فإن الحوكمة هي الترتيبات التي تقوم بها الدائرة الحكومية من أجل ضمان تحقيق النتائج المطلوبة من قبل الأطراف ذات العلاقة. فالحوكمه هى منهج الإداره الذي يزود المؤسسه بالإجراءات والسياسات التى تحدد الأسلوب الذي من خلاله تدار العمليات بكفاءه. إن الحوكمه تضع الإطار لإتخاذ القرار الأخلاقى والإجراءات الأخلاقيه للإداره داخل المؤسسه على أساس من الشفافيه، والمحاسبه، والأدوار الواضحه المحدده للعاملين. وتؤكد على الأداء مستخدمة الرصد، والإبلاغ، والتطوير، وتحسين العمليات، وإجراءات العمل. ويمكن أن نلخص معنى الحوكمه بإنها: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء عن طريق **اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.**

ما هي حوكمة القطاع العام؟

يعتبر القطاع العام ركيزة الاقتصاديات الوطنية من خلال تجسيده لدور الدولة كمجموعة من المؤسسات والإدارات الساعية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ما يتعلق بالنمو، التشغيل والإنتاج في القطاعات الزراعية، الصناعية والخدمية، وكذلك بتوجيه الإدارات العامة نحو تقديم خدمات مجتمعية أساسية تهم التعليم، الأمن، الصحة والنقل.

ما هي حوكمة القطاع العام؟

الحوكمة هي فلسفة في التفكير وسلوك في التدبير، يكمن عمقها الاستراتيجي في التأثير المباشر على الحياة العامة للمواطنين، وتهدف إلى إعادة صياغة أدوار ومهام الدولة وعلاقتها بباقي الاطراف، كما تساهم في إحداث استقلالية، بمعني فصل وتوازن للسلطات عبر ربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان شفافية المعلومات.

وفي هذا السياق، **تتجلى مبادئ الحوكمة عند مؤسسات القطاع العام** في تحديد أدوار الدولة، فهذه الأخيرة هي المساهم المالي في تلك المؤسسات، المراقب لعملها وتسييرها، المقنن لتنافسيتها والموجه الاستراتيجي لاستثماراتها.

ما هي محددات حوكمة القطاع العام؟

وتتجلى محددات الحوكمة في القطاع العام في محددات داخلية تعنى باتخاذ القرار، توزيع السلطات وضبط العلاقات التفاعلية بين مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، وكذلك محددات خارجية، يقصد بها القوانين التنظيمية المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة، وكذلك الهيئات المتدخلة في عمل المؤسسات كمكاتب التدقيق المالي والاستشارات القانونية.

ومما يجب التوقف عنده، أن حوكمة القطاع العام تستوجب إقامة إطار قانوني وتنظيمي فعال، يوضح صلاحيات واختصاصات مجالس إدارة المؤسسات العامة لتنفيذ مهمتها في ما يخص القيادة والرقابة.

الغاية من حوكمة القطاع العام

تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلل تحقيق الاهداف الاتية:

1 .زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

2 .تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها، والالتزام بالقوانين والانظمة.

3. ادارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لاغراض خا صة

3 .تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشيفافية في استخدام السلطة العامة

4 .تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين

5 .تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الاطراف ذات العلاقة.

الغاية من حوكمة القطاع العام

6 .العمل على تحقيق الاهداف الوطنية الاستراتيجية، وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الحكومية.

7 .رفع مستويات قدرات الدوائر الحكومية من خلل تعزيز وتطوير الاداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

8 .إنشاء أنظمة فعالة لادارة مخاطر العمل المؤسسي، وتخفيف آثار المخاطر والازمات المالية.

متى تعتبر الدوائر الحكومية ذات حوكمة جيدة؟

تعتبر الدوائر الحكومية ذات حوكمة جيدة حال امتلاكها ما يلي:

1. الاداء الجيد
2. ادارة برامجها ادارة ناجحة
3. تقديم الخدمات بكفاءة و فعالية
4. تطبيق الشفافية و النزاهة
5. المطابقة بين اتخاذ القرارات و الاجراءات و اللوائح الادارية.
6. تلبية توقعات الاطراف ذات العلاقة

ماذا يحدث عند غياب الحوكمة عن القطاع العام ؟

1. لن يكون المواطن علي علم كاف بجهود و سياسات الدولة أوخدمات الدولة أو صناع القرار أو مقدمي الخدمات و بالتالي لن يكون هناك أي تقدير من جانب المجتمع لهذه الجهود.
2. لن يتم انجاز الرؤي و السياسات والخدمات بصورة تشاركية تعكس احتياجات المجتمع وتوقعاته.
3. لن تتم محا سبة غير الملتزمين من المسؤولين و غيرهم.
4. لن تصل منافع الخدمات و السياسات بصورة كاملة و فعالة.
5. سوف يتم اهدار الموارد نظرا لتدني الكفاءة و انتشار الفساد

جذور الحوكمة في مملكة البحرين - ميثاق الحوكمة البحريني 2018

يرجع تاريخ نشأة الحوكمة في مملكة البحرين الي عام 2003 حيث تأسست اللجنة الوطنية التوجيهية لحوكمة الشركات في مملكة البحرين بدعم من حكومة البحرين الرشيدة حيث تسعي الحكومة الي الارتقاء بمفاهيم حوكمة الشركات وذلك لزيادة ثقة المستثمرين ودفع عجلة النمو االاقتصاد، وبجهود من وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون مع مصرف البحرين المركزي. وتهدف الحوكمة في مملكة البحرين الى احكام الرقابة الفعالة على الشركات والحد من المخاطر وسوء الإدارة مما يعزز حقوق المساهمين على المدى القصير والطويل وبالتالي رفع مستوى الأداء الاقتصادي في مملكة البحرين. و قد باشرت اللجنة أعمالها في وضع الدليل الخاص بحوكمة الشركات في البحرين.

ميثاق الحوكمة الاول في مملكة البحرين في عام 2010

وقد صدر ميثاق الحوكمة الاول في مملكة البحرين في عام 2010 علي أن يكون ملزما للشركات اعتباراً من 1 يناير 2011 بحيث انه بنهاية العام 2011 يجب أن تقوم الشركات باعداد تقرير لحوكمة الشركة لعرضه علي المساهمين والاجابة على أسئلتهم حول حوكمة الشركة و يكون ذلك من ضمن بنود جدول الاعمال لمجلس ادارة الشركة في اجتماعه السنوي مع المساهمين.

اشتمل ميثاق الحوكمة الاول في مملكة البحرين في عام 2010 علي 9 مبادئء هي:

المبدأ 1: يجب أن تكون الشركة تحت رئاسة مجلس إدارة فاعل، ً، وذو خبرة ومؤهل علميا.

المبدأ 2: يجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة والموظفين لديهم ولاء كامل للشركة. المبدأ 3 :يجب أن يتولى مجلس الادارة الرقابة الصارمة على التدقيق المالي، والرقابة الداخلية والالتزام بالقانون.

المبدأ 4 :يجب أن يكون لدى الشركة إجراءات صارمة لتعيين، وتدريب وتقييم أعضاء مجلس الادارة ميثاق حوكمة الشركات.

المبدأ 5 :يجب على الشركة مكافأة أعضاء المجلس وكبار المسئولين بطريقة عادلة ومسئولة.

المبدأ 6 :يجب أن يقوم مجلس الادارة بوضع هيكل إداري واضح وفعال.

المبدأ 7 :يجب أن يتواصل مجلس الادارة مع المساهمين ويشجعهم على المشاركة.

المبدأ 8 :يجب أن تفصح الشركة عن الحوكمة الخاصة بها.

المبدأ 9: يجب على الشركات التي تصف نفسها بالاسلامية بمعني أن تلتزم بمباديء الشريعة الاسلامية.

اشتمل ميثاق الحوكمة الثاني في مملكة البحرين في عام 2018 علي 11 مبادئ هي:

حرصا من حكومة البحرين الرشيدة علي مواكبة التغيرات العالمية و تحقيق مزيد من الشفافية و الاستقرار للاسواق المالية ، تم تطوير ميثاق الحوكمة للشركات حيث أصدرت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بتاريخ 19 مارس 2018 القرار رقم (19) لسنة 2018 بشأن إصدار ميثاق إدارة وحوكمة الشركات والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بعددها رقم (3360) يوم الخميس الموافق 5 أبريل 2018، والذي سيطبق بشكل إلزامي على الشركات المساهمة بإستثناء الشركات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي.

الغرض من ميثاق حوكمة الشركات 2018:

يهدف الميثاق إلى إرشاد الشركات لأفضل طرق إدارة وقيادة الشركات وتنظيمها ومراقبتها، من خلال سلسلة من السياسات والعمليات والإجراءات الواضحة والمحددة.

ميثاق حوكمة الشركات 2018

المبدأ 1 : يجب أن يكون مجلس إدارة الشركة فعال ومؤهل علمياً وذو خبرة.

المبدأ 2 :يجب أن يكون لدي أعضاء مجلس الادارة والموظفين ولاءً كامل للشركة

المبدأ 3: يجب أن يقوم مجلس الإدارة بوضع قيود صارمة وشديدة على التدقيق والتقارير المالية، والرقابة الداخلية، والالتزام بالقانون.

المبدأ 4: يجب أن يكون لدى الشركة إجراءات صارمة لتعيين، وتدريب وتقييم أعضاء مجلس االادارة

المبدأ 5: يجب على الشركة مكافأة أعضاء المجلس وكبار المسئولين بطريقة عادلة ومسئولة.

ميثاق حوكمة الشركات 2018

المبدأ 6: يجب أن يضع مجلس الإدارة هيكل إداري واضح وفعال للشركة، وتحديد المسميات الوظيفية والصلاحيات والمهام والمسئوليات.

المبدأ 7: يجب أن تتواصل الشركة مع المساهمين، وتشجعهم على المشاركة وتحترم حقوقهم.

المبدأ 8: يجب أن تقوم الشركة بالإفصاح عن حوكمتها.

المبدأ 9: يجب أن تلتزام الشركات التي تقدم الخدمات الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية.

المبدأ 10: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من سلامة البيانات المالية المقدمة للمساهمين، من خلال الاستعانة بمدققي الحسابات الخارجيين.

المبدأ 11: يجب أن تسعى الشركة من خلال المسئولية الاجتماعية إلى ممارسة دورها كمواطن صالح.

الحوكمة في مملكة البحرين تعتمد علي أربعة أركان أساسية وهي:

1. الحرص على توفير المعلومات التي تحتاجها الجهات الرقابية والمساهمون والمستثمرون، وكذلك الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة بما يمكنّ هذه الجهات من اتخاذ قراراتها والقيام بأعمالها بشكل صحيح، والإفصاح بشفافية من قبل الشركة ومجلس إدارتها عما يهم المساهمين ومختلف الأطراف ذات العلاقة، مما يساعد على استقطاب مزيد من الأعمال للشركة، بما في ذلك مختلف المستثمرين من داخل مملكة البحرين.

2. المساءلة، ويقصد بها أن يدرك أعضاء مجلس الإدارة أنهم مسؤولون عن قراراتهم وتصرفاتهم فيما يخص إدارة وقيادة الشركة أمام المساهمين، ومحاسبون من قبلهم، وعليهم أن يخضعوا أنفسهم للتقييم وفق أفضل الممارسات.

الحوكمة في مملكة البحرين تعتمد علي أربعة أركان أساسية وهي:

3. العدالة، ويقصد بها أن يحظى كل المساهمين والعاملين والأطراف ذات العلاقة بمعاملة عادلة ومتساوية ومنصفة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بعيدا عن الانحياز أو أية مصالح خفية.

4. المسؤولية، ويقصد بها أن على أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباتهم بشرف واستقامة ونزاهة وإخلاص تجاه الاقتصاد والمجتمع بوجه عام، وتجاه الشركة بوجه خاص، وأن يتوخوا الحيطة والحذر ويبذلوا العناية والرعاية اللازمة في أداء مهامهم، وأن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الشركة قبل أية مصالح خاصة، وأن يأخذوا بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركة.

المحاور الرئيسية للإدارة الرشيدة

الادارة الرشيدة وحكم القانون (مواطنة- مساواة- شفافية – مساءلة- قواعد سلوك – جدارة – نزاهة – فساد)

يوجز البنك الدولي الإدارة الرشيدة باعتبارها

"عملية صنع السياسات بطريقة يمكن التنبؤ بها، ومنفتحة. إنها الإدارة التي تغمرها منظومة من قيم الاحتراف المهني. إنها الذراع التنفيذية للحكومة التي تتم مساءلتها عن أعمالها. إنها المجتمع المدني الذي يشارك في الحياة العامة. وجميع تلك الأطراف تعمل تحت القانون

الإدارة الرشيدة

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،

تشمل الإدارة الرشيدة دور السلطات العامة في التأسيس لبيئة يتمكّن اللاعبون الاقتصاديون من العمل فيها، وفي تحديد كيفية توزيع المنافع في المجتمع.

الحوكمة تدور حول إدارة المؤسسات، وبناء الهيكليات التنظيمية، واتخاذ التدابير التي تسمح للمؤسسة بإدارة شؤونها. إنّ هذا المعنى الموحد للحوكمة له انعكاسات مهمّة على صعيد إدارة القطاع العام وفق مبادئ الجدارة، والنزاهة، والمساءلة.

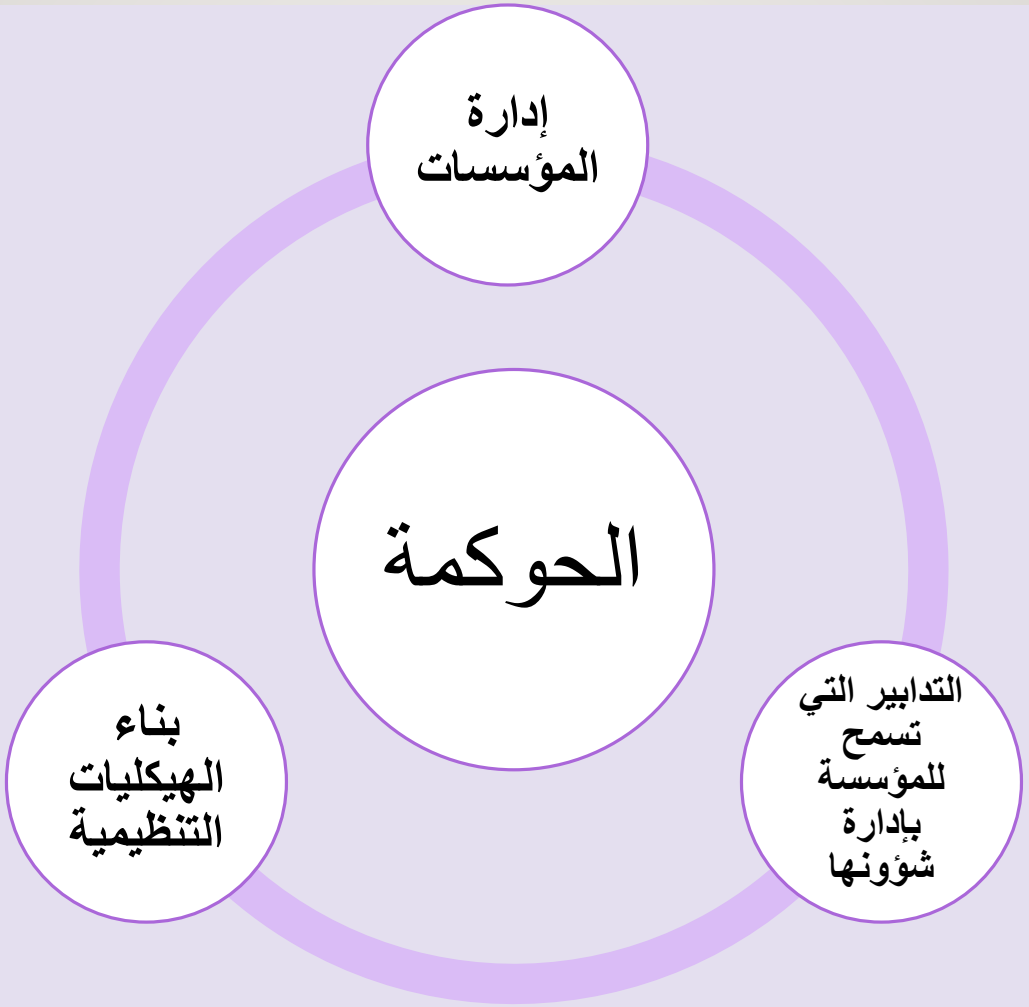

صفات الحوكمة الرشيدة

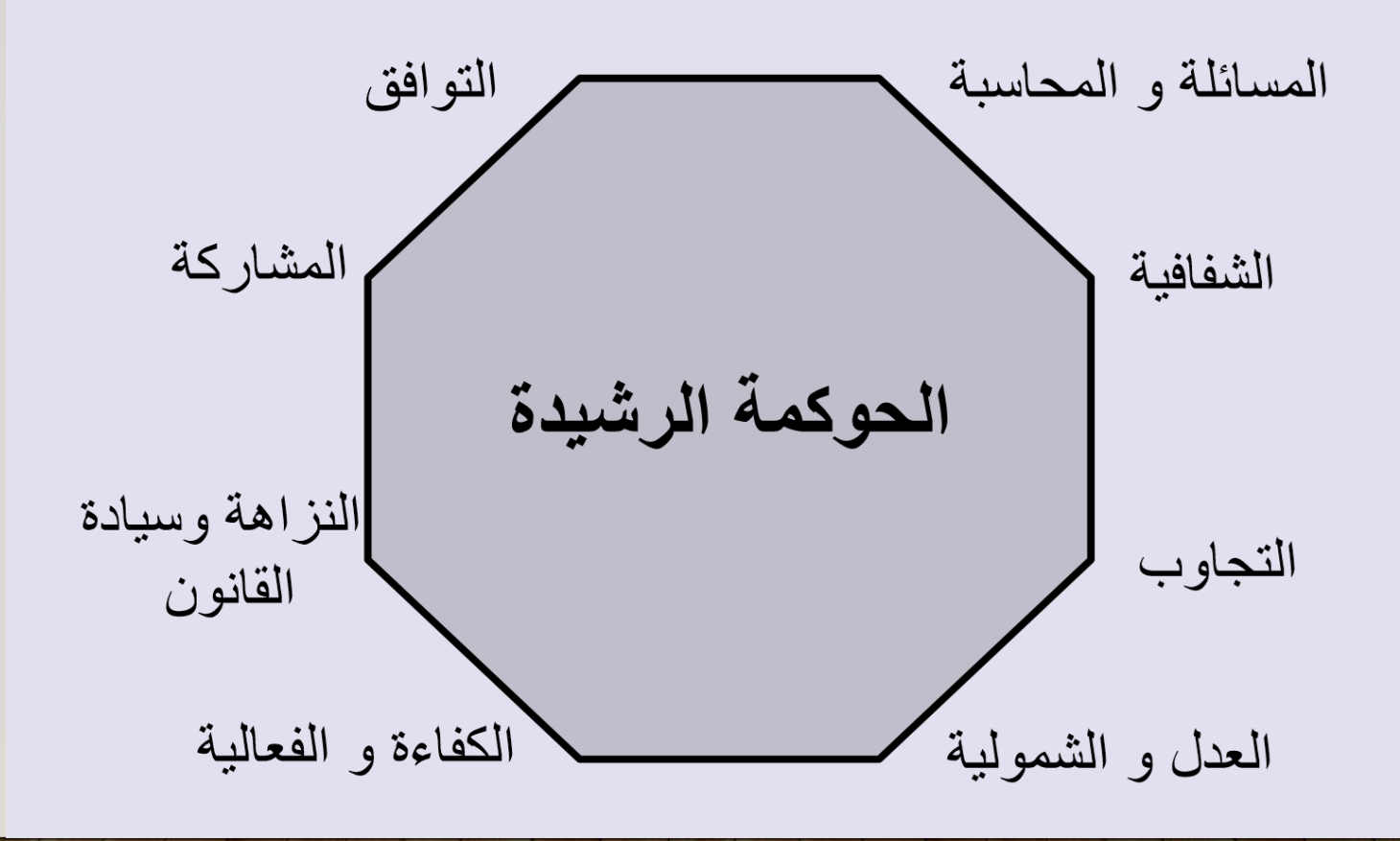

مبادئ الحوكمة

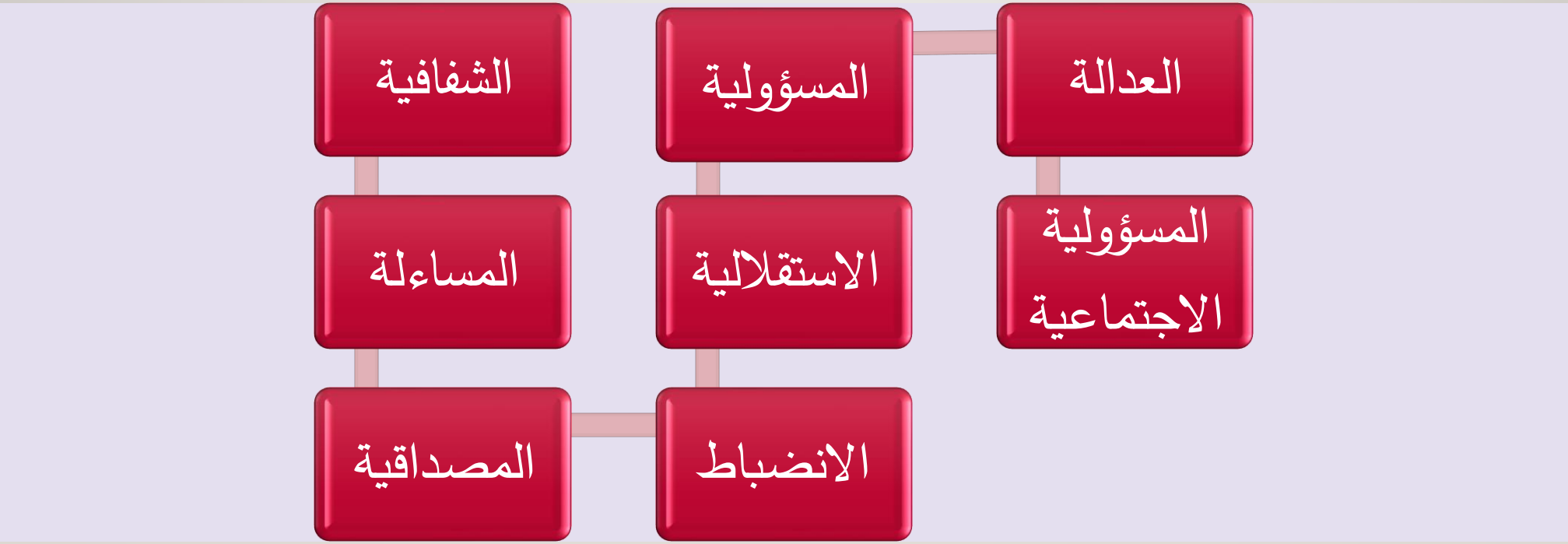

1.الشفافية:

تعني ضرورة الوضوح في اتخاذ وتنفيذ القرارات والقوانين وعملية الإفصاح عنها قبل اتخاذ القرار.

2.المساءلة:

هي عملية تفعيل دور القانون في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق غيره بمخالفة قوانين أو قرارات أومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الأعمال والمهن فالقانون يجب أن يسري على جميع الاطراف ذات العلاقة.

3.المصداقية:

وهي درجة الاستقرار في تنفيذ القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات وقدرتها على تنفيذ الأحكام وتفعيل المساءلة.

4.الانضباط :

وهو مراعاة الجانب الأخلاقي والسلوك السليم في الممارسات الإدارية داخل الشركة.

5.الاستقلالية :

وهي عدم التأثير أو الضغط على الإدارة في عملية تنفيذ مهامها ؛ فتكون قراراتها غير متحيزة.

6.المسئولية :

تقع على إدارة الشركة مسئولية مراعاة وحفظ حقوق ذوي المصالح في الشركة.

7.العدالة:

وهي المساواة في معاملة كل أصحاب المصالح وحملة الأسهم من قبل إدارة الشركة وعدم التحيز إلى فئة معينة من المساهمين أو دون غيره.

8.المسئولية الاجتماعية :

يجب على الشركات أن تضع المسئولية الاجتماعية ضمن سياساتها وأن تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي وتدعم المجتمع وتعمل على المحافظة عليه.

منافع اعتماد وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

- بالنسبة لجميع أنواع الشركات
- بالنسبة للمال العام و شركات القطاع العام
- بالنسبة للاقتصاديات الوطنية
- بالنسبة للمساهمين

المنافع بالنسبة لجميع أنواع الشركات

- تحسن إمكانيات النفاذ إلى أسواق رأس المال والأسواق المالية.
- تساعدها على البقاء في بيئة تشتد فيها حمى المنافسة أكثر فأكثر من خلال عمليات الدمج، والاستحواذ، والشراكة.
- تضمن نقل ثروة الافراد بشكل سلس ودون عوائق من جيل إلى آخر.
- تخفف من الصراعات بين الافراد ضمن المشاريع الخاصة.
- تنشئ نظاماً أفضل للرقابة الداخلية مما يؤدي إلى المزيد من المساءلة وتحقيق هوامش ربح أفضل.

المنافع بالنسبة للمال العام و القطاع الحكومي

- حوكمة الشركات تجذب المستثمرين: حيث أن نسبة كبيرة من المستثمرين في المؤسسات العالمية على استعداد لأن يدفعوا قسطاً من استثماراتهم لشراء أسهم شركة تتمتع بحوكمة جيدة.
- تمهد الطريق أمام النمو مستقبلاً والتنوع.
- سوف تمنح البنوك المزيد من القروض الأكثر جذباً إلى الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات.
- رقابة داخلية أفضل: حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى رقابات داخلية أفضل، والمزيد من المساءلة، والمزيد من الأرباح.

المنافع بالنسبة للاقتصاديات الوطنية

- تحفز الشركة على الارتقاء بمستوى أدائها، مما يؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف.
- تجتذب الاستثمار الأجنبي والمحلي مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي
- تحسن سمعة البلد.
- تعزز التنافسية في مواجهة الشركات في الدول المجاورة.
- تخفف من مخاطر الأزمة المالية أو انهيار الشركات المهمة.

المنافع بالنسبة للمساهمين

- يمكن لحوكمة الشركات أن توفر الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة للتصرف بما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين.
- توفر للمساهمين درجة أعلى من الأمان لاستثماراتهم.
- تضمن توفير المعلومات الكافية للمساهمين حول القرارات المتعلقة بالمسائل الأساسية مثل تعديلات النظم الأساسية أو بنود ومواد التأسيس...الخ.

الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

الاطار العام لعملية للحوكمة

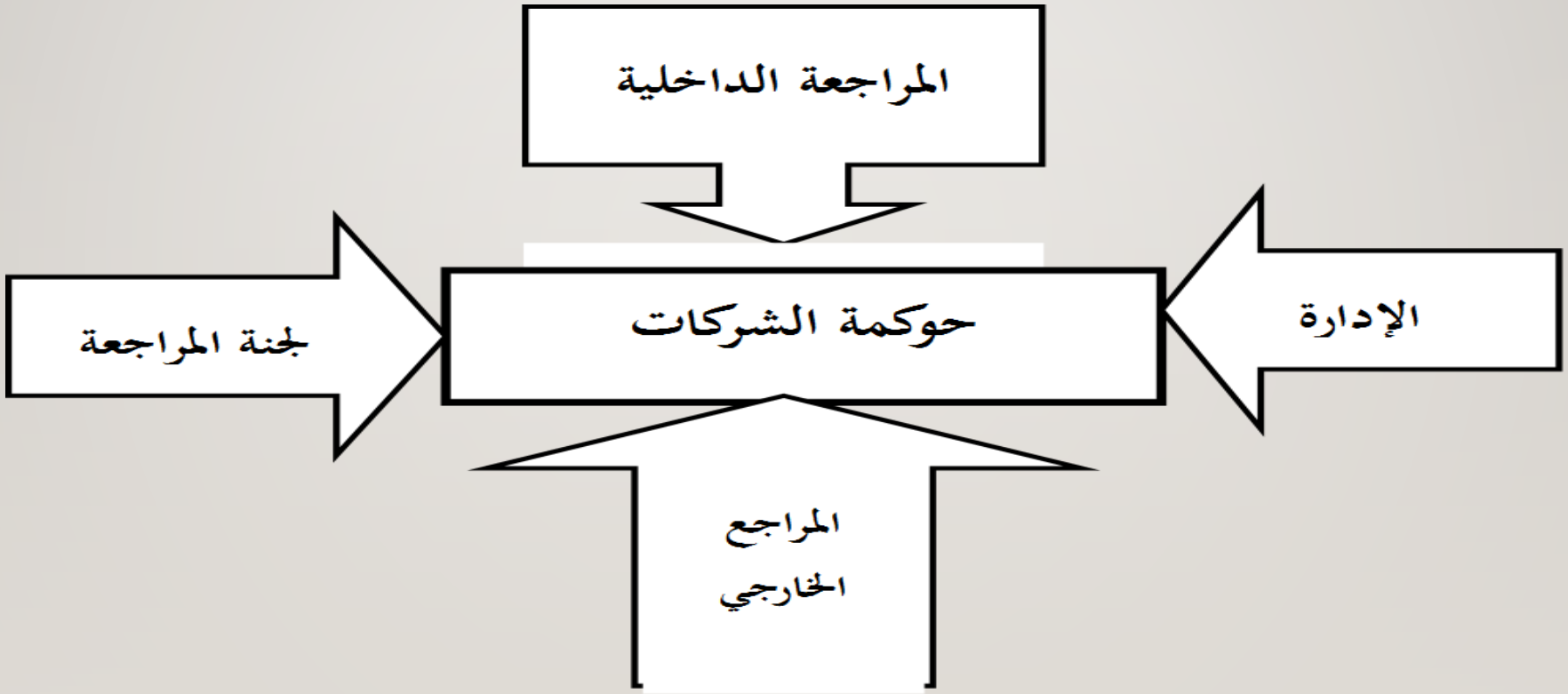

متطلبات نظام الحوكمة

مدخلات النظام ← تشغيل النظام(عملية المعالجة) ← مخرجات النظام

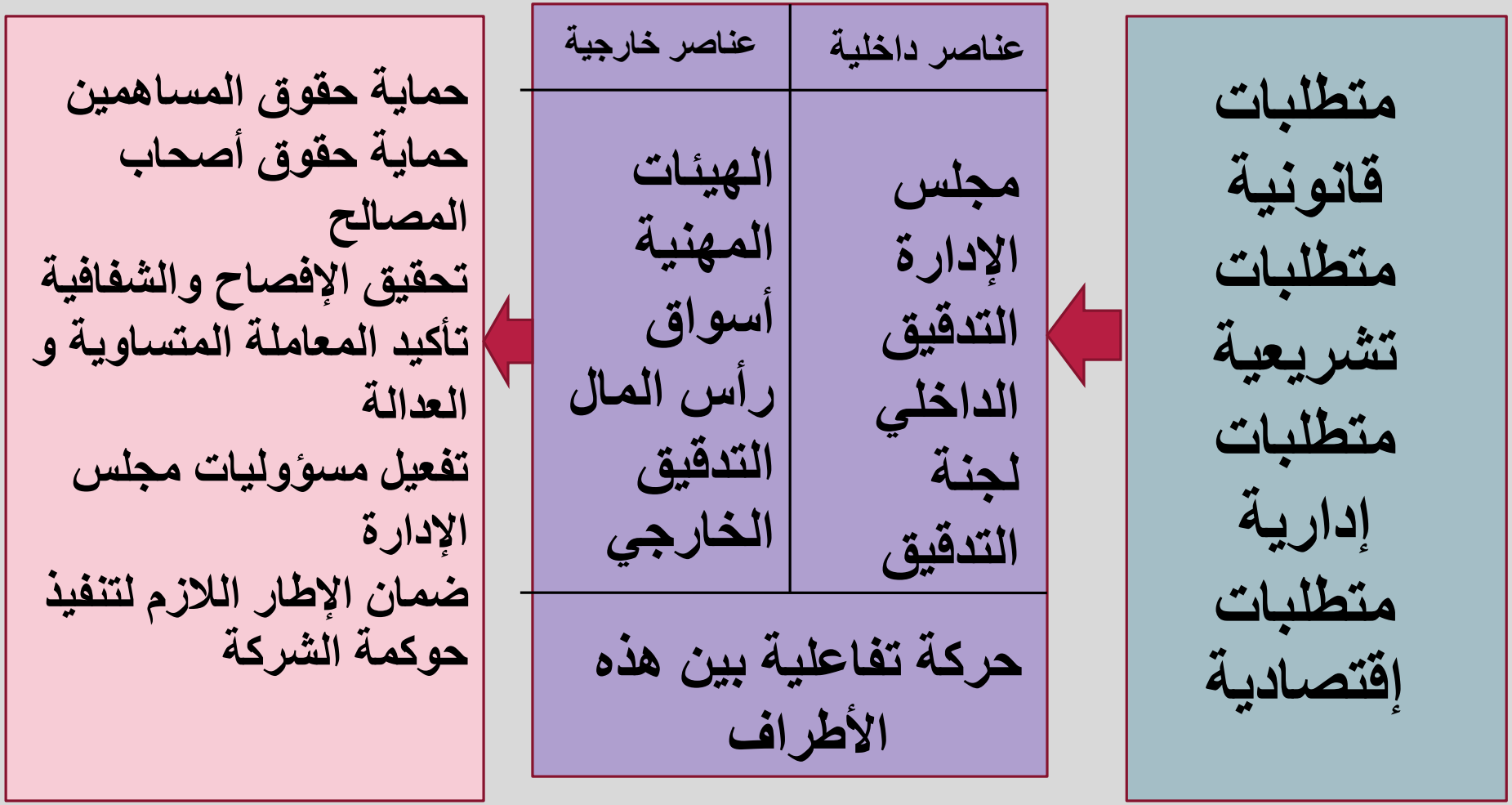

ومنه يمكن أن نستخلص أن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية و التشريعية،الإدارية والاقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات و أساليب و تستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية،المراجعة الخارجية،مجلس الإدارة،المنظمات المهنية والجهات الرقابية، و التي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

الخلاصة

1. الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة أصحاب المصالح وللمجتمع .

الحوكمة نموذج إداري جديد يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارت الإدارية وتفعيل دور أصحاب الملكية.

2. الحوكمة نظام إداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها .

من النتائج الهامة للحوكمة أنها تؤمن الأبعاد المحاسبية التالية :

أ ـ تهتم بالمساءلة والرقابة المحاسبية.

ب- تؤمن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.

ج ـ تساهم في إيجاد دور لوحدات المراجعة الداخلية.

د ـ تؤكد على احترام دور المراجع الخارجي.

هـ ـ تساهم في تفعيل دور لجان المراجعة.

و ـ تساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية.

ز ـ تحد من دور إدارة الأرباح.

إنتاج معلومات محاسبية موثوق بها.

3. يؤدي تطبيق محددات ومبادئ الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، ويساعد على جذب استثمارات جديدة محلية وأجنبية ويؤدي إلى تراجع الفساد وتطوير القطاعين العام والخاص.

4- ضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة جديدة للتدقيق الداخليّ في شركات القطاع العام و الخاص علي السوء.

5- إصدار التشريعات المناسبة، لتمكين إدارة التدقيق الداخلي على ممارسة الحوكمة في الشركات العامة لترقى إلى مثيلتها في القطاع الخاصّ.

6- الإسراع في تشكيل لجان التدقيق ولجان الحوكمة في جميع المؤسسات الحكومية و الخاصة.

7- ضرورة العمل علي زيادة فعالية آليات حوكمة الشركات والرقابة ، وأن يكون هيكل الرقابة الداخلية متسق مع نظام الحوكمة ، لضمان تحقيق أهداف وسياسات الحوكمة ، ووضع نظام لمنع الغش مستقبلاً وفحص حالات الغش الموجودة.

وفي النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر فقط على وضع القواعد والقوانين و مراقبة تطبيقها ، ولكن يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها ، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومات والسلطات الرقابية والقطاع الخاص والاطراف الآخري من أصحاب الخبرة ، بما فيهم الجمهور.

شکر و تقدیر